

Distr.: General
23 September 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٣٦٣
المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الثلاثاء ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٣٠

الرئيس: السيد تانين (نائب الرئيس) (أفغانستان)

المحتويات

اعتماد جدول الأعمال

آخر التطورات منذ اجتماع اللجنة السابق

الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والتطورات في العملية السياسية
تقرير عن حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، نيروبي،
١ و ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤

اعتماد منظمات المجتمع المدني لدى اللجنة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني ثم إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

14-60442X (A)

- ٦ - وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٤، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، أدلى فيها الرئيس المنتهية ولايته ببيان باسم اللجنة.
- ٧ - وفي ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، استمع الفريق العامل التابع للجنة إلى إحاطة إعلامية عن الدورة الاستثنائية القادمة لمحكمة راسل بشأن فلسطين، التي ستعقد في بروكسل في ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وتناقش جرائم الحرب الإسرائيلية المرتكبة في غزة أثناء الاعتداء العسكري الأخير.
- ٨ - وأخيراً، وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤، أعلنت السلطات الإسرائيلية أن ما يقرب من ١ ٠٠٠ فدان من الأراضي القريية من بيت لحم في الضفة الغربية تعتبر مما يسمى "أماكن الدولة". إن الاستيلاء على مثل هذه المساحة الشاسعة من الأراضي يهدد بفتح الباب أمام المزيد من النشاط الاستيطاني للسلطة القائمة بالاحتلال التي هي - كما أعلنت اللجنة والجمعية العامة ومجلس الأمن جميعاً - سلطة غير قانونية بمقتضى القانون الدولي، وتناهض تماماً السعي إلى حل قائم على وجود دولتين. وبالتالي فإن اللجنة أدانت هذا الإجراء.
- الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والتطورات في العملية السياسية
- بيان للسيدة حنان عشراوي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني
- ٩ - السيدة عشراوي (عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني): قالت إن اللجنة أدانت بصراحة وعلناً إفلات الاحتلال الإسرائيلي من العقاب. إن مناقشات اللجنة تعترض على تقاعس المجتمع الدولي عن مساءلة إسرائيل عن ضمها الانفرادي للأراضي الفلسطينية، ومحاولاتها تقويض
- في غياب السيد دياللو (السنغال) ترأس الجلسة السيد تانين (أفغانستان)، نائب الرئيس.
- افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٤٥.
- اعتماد جدول الأعمال
- ١ - اعتمد جدول الأعمال.
- آخر التطورات منذ اجتماع اللجنة السابق
- ٢ - الرئيس: أعلن أن فترة عمل عبدو سلام دياللو ممثلاً دائماً لجمهورية السنغال لدى الأمم المتحدة ستنتهي في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وقد أعرب السيد دياللو عن عميق امتنانه لما لقيه من تعاون ومساندة أثناء رئاسته للجنة، وهو ما تمثل في مؤشرات عديدة مهمة، ومنها توسيع عضوية اللجنة؛ وتعزيز المكتب؛ وتنشيط الفريق العامل المعني بالتعاون مع المجتمع المدني؛ وازدياد التعاون مع الشركاء؛ وإعلان عام ٢٠١٤ سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقد ساندت اللجنة بحزم طلب دولة فلسطين الحصول على عضوية الأمم المتحدة، وما طلبته، في ضوء عدم اتخاذ مجلس الأمن أي إجراء، من تغيير مركزها إلى دولة غير عضو لها مركز المراقب.
- ٣ - وقد عقدت اللجنة، منذ اجتماعها السابق، حلقتها الدراسية السنوية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي يومي ١ و ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤، وكان موضوعها "تعزيز التضامن الدولي النشط مع الفلسطينيين - تمكين الدعائم الاقتصادية للدولة المستقلة".
- ٤ - وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠١٤، عقد اجتماع خاص للجنة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لفتوى محكمة العدل الدولية.
- ٥ - وفي ١١ و ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٤، أصدر المكتب بيانات تدين الاعتداء العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة.

البحري والمطارات وتبادل الأسرى، والاشتراك في هذه المحادثات.

١١ - وقد صورت إسرائيل الحرب الأخيرة على أنها نزاع بين الجيش الإسرائيلي وحماس، وإن كانت في الواقع كفاحاً يخوضه شعب محتل ضد السلطة القائمة بالاحتلال، التي تواصل ضم الأراضي العامة الفلسطينية وإقامة مستوطنات عليها، مع أن الفلسطينيين هم من يجب أن يتمتعوا بها. إن الحكومة الإسرائيلية تقوم قصداً وعمداً بالاستيلاء على مزيد من الأراضي في الضفة الغربية، رداً كما تزعم على مقتل ثلاثة مستوطنين إسرائيليين، وذلك مع أنه جرى، فور وقوع هذه الجريمة، قتل ١٩ فلسطينياً وتدمير منازل المشتبه فيهم، دون مراعاة للإجراءات القانونية الواجبة.

١٢ - إن الشعب الفلسطيني ما زال صامداً، ولن يصبر على احتلال غير محدد المدة أو عملية سلام غير محددة المدة، فكلاهما انتهاك للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ولذلك يتعين على دولة فلسطين مواصلة اتباع نهج متعدد الأطراف، تدخل فيه الجهود المبذولة للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية وإلى هيئات مثل المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، وذلك عوضاً عن عملية السلام المشوبة بالعواري. وقُدِّم أيضاً طلب إلى المجلس الاتحادي السويسري، بوصفه الوديع لاتفاقيات جنيف، لإجراء مشاورات عاجلة مع الأطراف المتعاقدة السامية من أجل عقد مؤتمر لمناقشة عدم امتثال إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة. وفي هذا الصدد أعلن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنه ستُنشأ لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وحثت المتكلمة إسرائيل على التعاون مع هذه اللجنة.

المؤسسات الفلسطينية، وتعليدها على الأماكن المقدسة الفلسطينية، كالحرم الشريف. إن المجتمع الدولي لم يفعل شيئاً لمنع الإجراءات الإسرائيلية، التي هي إهانة مباشرة للقانون الدولي. إن الحل القائم على وجود دولتين يضمحل، إذ يُسمح لإسرائيل بالتصرف دون عقاب، استناداً إلى ادعاءاتها بشأن الوضع الخاص. إن المجتمع الدولي مدين للشعب الفلسطيني برفع الإحلاف التاريخي للنكبة، وذلك بفرض سلام عادل يعالج الأسباب الدفينة للصراع. إن الموقف الراهن للمجتمع الدولي المتسم بالسلبية والقائم على رد الفعل لا يمكن أن يفضي إلا إلى المزيد من عدم الاستقرار السياسي والصراع والإرهاب في المنطقة وفي أنحاء العالم.

١٠ - إن سكان غزة والمجتمع الدولي ما زالوا يتعاملون مع نطاق الدمار الذي أحدثه الهجوم الجوي الإسرائيلي الأخير. وبالإضافة إلى مقتل العديد من المدنيين الفلسطينيين، وهو ما أدى إلى القضاء التام على أكثر من ٩٠ أسرة فلسطينية موسعة، فإن أشخاصاً عديدين أصيبوا بعاهات مستديمة وآثار نفسية. واختلطت هذه المأساة الإنسانية بتدمير الهياكل الأساسية الحيوية. ولما كان الهدف الأساسي لمحادثات وقف إطلاق النار الراهنة غير المباشرة، التي تجري بوساطة مصر، هو إنهاء النزاع والحيلولة دون وقوع مزيد من القتلى، فإن من الحيوي رفع الحصار عن غزة، وإعادة فتح نقاط العبور للسماح بدخول الإغاثة الإنسانية ولوازم البناء إلى غزة. وما دام الجيش الإسرائيلي مستمراً في تضيق الخناق على غزة بحجة الدفاع عن النفس، فلن يتسنى إنهاء العنف. إن إسرائيل تسعى إلى الحد من فرص السلام بتعميق الانشقاق بين الضفة الغربية وغزة. ولا بد من تمكين الفلسطينيين من التحرك مباشرة وبحرية بين هاتين المنطقتين وحولهما، ومن الوصول إلى مياههم الإقليمية وأراضيهم الصالحة للزراعة. وطالبت إسرائيل بالوفاء بما تعهدت به من إجراء محادثات بشأن المنفذ

١٣ - وكانت الأولوية في أعقاب النزاع الأخير لتعمير غزة، ولكن يتعين، على المدى البعيد، اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع تجدد الاعتداء الإسرائيلي. وهذا لا يتطلب تجريد المنطقة من السلاح فحسب، بل أيضاً إنهاء الاحتلال. وقد أوفدت دولة فلسطين مبعوثين إلى الولايات المتحدة الأمريكية لعرض آرائها والمطالبة بتحديد أجل مقرر لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. وتنسق دولة فلسطين مع جامعة الدول العربية للحصول على قرار من مجلس الأمن في هذا الشأن. وأُرسلت رسائل أيضاً إلى البلدان التي يحارب مواطنوها في صفوف جيش الدفاع الإسرائيلي لمطالبة الحكومات بمحاسبة هؤلاء الأفراد.

١٤ - ولما كانت إسرائيل قد أخلت بتعهداتها، فإنه سيعاد تحديد مهام السلطة الفلسطينية وعلاقتها بإسرائيل، بما في ذلك التعاون في المسائل الأمنية والاقتصادية. وستتخذ أيضاً الخطوات اللازمة للمضي في تحقيق المصالحة بين السلطتين السياسيتين في غزة والضفة الغربية. وستُقدم المؤسسات السياسية في الأرض الفلسطينية المحتلة ويتاح الانضمام إليها للمزيد من النساء والشباب. وسيعاد تدعيم وتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، وسيجري العمل بسياسة المقاومة الشعبية غير القائمة على العنف. وستواصل السلطة الفلسطينية ضغطها لسحب الاستثمارات من المستوطنات ومقاطعة منتجاتها حتى يثمر الضغط الدولي على إسرائيل.

١٥ - وأعربت المتكلمة عن امتنانها لدعم المانحين ووكالات المعونة وغير ذلك من الجهات المعنية، وبخاصة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وقالت إنها تأمل أن يجري تحقيق كامل وشامل في مقتل موظفي الأونروا في غزة، وأن يحاسب المسؤولين عن ذلك.

١٦ - وقد ساعدت العملية الإسرائيلية الأخيرة على فضح العديد من الأساطير والتصورات النمطية المحيطة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وقد أدت تغطية وسائل التواصل الاجتماعي للحالة في غزة إلى زيادة التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية. وقد وقّع أكثر من ٣٠٠ من الناجين من محرقة اليهود وذرياتهم على رسالة موجهة إلى الحكومة الإسرائيلية تدين الإبادة الجماعية في غزة، واستدعت بلدان عديدة في أمريكا اللاتينية سفراءها من تل أبيب. وكانت تغطية الحالة بصورة عامة متوازنة نسبياً، وقد فضحت القول الباطل إن الاعتداء العسكري سيسوّي الحالة في غزة. والواقع أنه ليس هناك حل عسكري؛ فالصراع لا يمكن أن يسوى إلا بتحرير فلسطين.

١٧ - الرئيس: قال إن اللجنة ما فتئت تدين العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة وتطالب إسرائيل بالكف عن كافة هذه العمليات في الأرض الفلسطينية المحتلة بأكملها. وتدعم اللجنة بقوة بعثة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، من أجل تحديد المسؤولية عن الأفعال الشنيعة التي ارتكبت مؤخراً، بما فيها عمليات القصف الجوي العشوائية.

١٨ - وترحب اللجنة أيضاً بجهود الرئيس المصري والأمين العام وغيرهما من القادة الدوليين والإقليميين، التي أدت إلى الإعلان مؤخراً عن وقف غير محدد المدة لإطلاق النار. ويجب على مجلس الأمن أن يلقي بثقله لدعم وقف إطلاق النار هذا، وأن يدعو إلى رفع الحصار المعوّق عن غزة. إن الجهود الدولية الرامية إلى إنعاش قطاع غزة وتعميره يجب أن تواكبها الأعمال التحضيرية المتعلقة بالتقدم في مفاوضات السلام. وفي هذا الصدد فإن مبادرة الرئيس عباس بشأن توفير الحماية الدولية للسكان المدنيين الفلسطينيين جديدة بالبحث.

في دولة فلسطين، وفي دعم وقف دائم لإطلاق النار يلي المتطلبات المشروعة للشعب الفلسطيني.

٢٣ - ولذلك فإن ضم إسرائيل مؤخراً للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية هو مدعاة للقلق البالغ. وقد أدانت حكومته هذا الضم صراحة، وطالبت إسرائيل بالرجوع عن هذا القرار بأثر فوري، حتى لا تخل بوقف إطلاق النار الهش أو تقوض الجهود المبذولة لتحقيق سلام دائم والحل القائم على وجود دولتين.

٢٤ - السيدة روبيالس ده تشامورو (نيكاراغوا): قالت إن التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية أرسل مساعدات إنسانية إلى غزة، وإن شباباً من نيكاراغوا قد عبّوا لنصرة شعب غزة. وقد خاطب رئيس نيكاراغوا الأمين العام مطالباً بإصرار برّد قوي من الأمم المتحدة.

٢٥ - ولا يمكن لعملية السلام وللاحتلال الإسرائيلي أن يستمر بدون مدة محددة؛ وما دام الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن عاجزين عن الضغط على إسرائيل للكف عن مجازرها، فسيستمر العنف في المنطقة. ولذلك يتعين على اللجنة أن تركز على مجلس الأمن في دعوتها إلى اتخاذ إجراءات. إن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بالاعتراف الدولي بدولة فلسطين وحدودها.

٢٦ - السيد منصور (المراقب عن دولة فلسطين): قال إن السيدة عشراوي ستلتقي بأعضاء من مجلس الأمن وبكبار المسؤولين في الأمم المتحدة وبوسائل الإعلام، لطرح العناصر الرئيسية للخطط المستقبلية للقيادة الفلسطينية في أعقاب الحرب الإجرامية التي بدأت في الضفة الغربية واشتدت في غزة. وستوفد القيادة الفلسطينية مبعوثين إلى أنحاء العالم لعرض آرائها وشرح خططها، والتماس التعبئة الدبلوماسية والسياسية والقانونية الكاملة للمجتمع الدولي، لتحريك قضية الشعب الفلسطيني قدماً، وإنهاء الاحتلال، وتنفيذ الحل

١٩ - السيد الحكيم (المراقب عن العراق): سأل كيف تعترم القيادة الفلسطينية الاستفادة من الزخم والنوايا الحسنة على النطاق الدولي تجاه القضية الفلسطينية، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، في أعقاب الفظائع الإسرائيلية في غزة.

٢٠ - السيد خان (إندونيسيا): قال إن وفده يرحب بوقف إطلاق النار في غزة الذي تم التوصل إليه مؤخراً، ويثني على الحكومة المصرية التي يَسّرَت المفاوضات. إن شعب غزة جدير بالاحترام الفائق لشجاعته وصلابته أمام العمليات الإسرائيلية. وسيمضي بلده في عمله مع سائر أصدقاء دولة فلسطين، ومنهم اللجنة، لمساعدة الشعب الفلسطيني في أعمال حقه في تقرير المصير.

٢١ - إن العدوان الإسرائيلي الأخير يؤكد الحاجة الماسة إلى الضغط من أجل عملية للسلام تكون عادلة وذات مصداقية ومركزة على النتائج. وحث اللجنة، في هذا الصدد، على الدعوة إلى إعادة تشكيل المجموعة الرباعية، وإلى قيام الأمم المتحدة بالذات بدور أبرز. ويتعين النظر في مطالبة الفلسطينيين بنظام حماية دولية، ومضاعفة الدعم الإنساني لتعمير غزة. وسأل أخيراً عن الخطوات العملية الأخرى التي يمكن للجنة اتخاذها لدعم القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة.

٢٢ - السيد شفيق (تركيا): قال إن وفده يرحب بإعلان وقف إطلاق النار غير المحدد المدة، فهو خطوة مهمة صوب إنهاء العنف وعودة الهدوء في غزة. وقد وافقت إسرائيل، في إطار اتفاق وقف إطلاق النار، على فتح عدد من المعابر الحدودية للسماح بدخول بعض مواد البناء الضرورية والمساعدة الإنسانية العاجلة إلى غزة، وهو ما يأمل أن يكون بداية لرفع الحصار. وسيستمر بلده في جهوده الإنسانية، ولا سيما من خلال مشاريع الأونروا ومنظمة الصحة العالمية

٣٠ - السيد رايت (مدير المكتب الممثل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، نيويورك): قال إن ١٣ من موظفي الأونروا قتلوا في غزة في أثناء النزاع الأخير. وقد أدت الهجمات على مدارس الأونروا إلى مقتل ٤٢ شخصاً وإصابة أكثر من ذلك. وكان هذا وقتاً عصيباً واختباراً للوكالة التي عملت ما في وسعها في ظروف عصيبة للغاية. وفي ذروة النزاع الأخير، وفرت مرافق الأونروا المأوى لحوالي ٢٩٢ ٠٠٠ شخص. ويشغل قرابة ٢٠٠ ٥٨ من المشردين حالياً ربع مدارس الأونروا في غزة، وهذا العدد يمثل العدد الإجمالي للمشردين أثناء عملية الرصاص المسكوب في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقد تشرّد العديد من هؤلاء الأشخاص، والمتوقع أن يظلوا في مباني المدارس لفترة طويلة. وأدى ذلك إلى أنه عند بدء السنة الدراسية في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، لم يكن ربع المنشآت المدرسية للأونروا متاحاً، وكان يتعين على مدارس كثيرة العمل بنظام الفترتين الدراسيتين.

٣١ - وأطلقت الوكالة نداء طوارئ للحصول على ٢٩٥ مليون دولار. وشكر الوفود التي استجابت بالفعل لهذا النداء؛ ومع ذلك فما زال مطلوباً الكثير. إن الأولوية العاجلة هي لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعب غزة، أي توفير الغذاء والماء والمواد غير الغذائية. إن الاحتياجات فوق الوصف، وقد تجاوز الضرر بكثير ما حدث في النزاع الواسع النطاق الذي وقع في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتعمل الوكالة مع سائر وكالات الأمم المتحدة على التحضير لأنشطة التعمير المقبلة. وسيعقد في مطلع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ مؤتمر بهذا الخصوص. وقد تبرع أفراد عديدون أيضاً للأونروا على أساس مخصص غالباً، وهذا فيما يبدو يعكس القلق البالغ الذي يساور عامة الجمهور إزاء أحداث غزة. وقال إنه يأمل أن تسهم هذه الشواغل في إيجاد وضع أفضل وأكثر مواتة لشعب غزة في المستقبل.

القائم على وجود دولتين على أرض الواقع، وهذه مهمة تتزايد صعوبتها.

٢٧ - السيد منير (باكستان): قال إنه إذا كان وقف إطلاق النار قد وضع نهاية مرحباً بها لخمسين يوماً من العنف المكثف، فإن الحل القائم على وجود دولتين هو وحده الذي يمكن أن يأتي إلى المنطقة بسلام واستقرار دائمين وقابلين للبقاء. وهذه الغاية تتطلب عملية سلام مركزة ومحددة زمنياً تقوم على إنهاء حصار غزة والنشاط الاستيطاني. ولذلك فإن من غير المقبول ما أعلنته إسرائيل مؤخراً من الاستيلاء على مزيد من الأراضي، وهو إعلان ينبغي إلغاؤه فوراً. وعلى الرغم من اعتراضات بعض الأعضاء الدائمين، فإن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية واضحة عن حث الحكومة الإسرائيلية على الكف عن هذه الإجراءات.

٢٨ - السيد رجا زيب شاه (ماليزيا): قال إن وفده يرحب باتفاق وقف إطلاق النار الطويل الأجل بين إسرائيل وحماس في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، ويسلم بالدور البناء للبلدان العربية في التوسط لعقد هذا الاتفاق. ولم يكن العنف على الإطلاق حلاً لأي نزاع؛ ولن يتحقق السلام إلا بالمفاوضات والدبلوماسية. ولذلك فإن وفده سيواصل دعم الشعب الفلسطيني وقيادته في سعيهما إلى تحديد إطار الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة.

٢٩ - السيد الأطلسي (المراقب عن المغرب): قال إن حكومته أدانت الاعتداء الإسرائيلي الأخير في غزة، وبعثت بلوازم ومساعدات طبية. إن الملك محمد السادس، بصفته رئيساً للجنة القدس، لا يدخر وسعاً في مساعدة الشعب الفلسطيني ووقف تهويد القدس. إن وفده لا يفتأ يطالب بالحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

فُصلت القدس عن سائر الأرض الفلسطينية المحتلة بسبب جدار الفصل العنصري، ونقاط التفتيش التابعة للجيش، والمستوطنات الإسرائيلية. ولا يستطيع الفلسطينيون دخول القدس إلا ببطاقات إقامة في المدينة، وهي البطاقات التي ألغيت الآن في إطار التطهير العرقي للمدينة. إن مسألة القدس والمناطق المحيطة بها تحتاج إلى اهتمام عاجل من اللجنة.

٣٤ - إن النشاط الاستيطاني الجاري الآن في الضفة الغربية لا يزال يقوض الحل القائم على وجود دولتين، وهو حل توفيقي مؤلم بالفعل، إذ إنه لا يترك لدولة فلسطين سوى ٢٢ في المائة فقط من أرض فلسطين التاريخية، وهو ما يكفي بالكاد لاستمرار بقاء الدولة. إن بناء اقتصاد مزدهر ومستقل يتطلب أن تكون دولة فلسطين بمنأى عن الضغط والابتزاز الاقتصاديين، حتى يحين وقت تحكمها في مواردها الخاصة بها. غير أن من المهم للغاية، في غضون ذلك، إعادة جميع الروابط بين غزة والضفة الغربية، وتزويد غزة بكل ما تحتاج إليه من مساعدات. إن الحصار معناه أن غزة، بكثافة سكانها وانعدام مواردها، لا يمكن أن تعيش بدون الضفة الغربية. وأشارت المتكلمة إلى أن تركيا تعهدت بإرسال مولد كهربائي عائم إلى غزة، قائلة إن مثل هذه المشاريع الملموسة قيمة للغاية، ولكن يجب تنفيذها على عجل. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن إعادة تعمير غزة بالكامل يمكن أن تستغرق ما يصل إلى ٢٠ عاماً. ولذلك فإن عملية التعمير ستحتاج إلى جهود دولية واسعة في جميع القطاعات، وبخاصة البنى التحتية. ولذلك حثت المتكلمة جميع الدول الأعضاء على دعم الأونروا وسائر وكالات الأمم المتحدة العاملة في فلسطين، ومنها منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٥ - وبما أنه لا يلوح أي حل في الأفق، فإن تداعيات أثر العنف وانعدام الأمن ستظل تزعزع استقرار المنطقة والعالم.

٣٢ - السيدة عشراوي (عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني): قالت إن اللجنة بعثت برسالة واضحة ومؤثرة إلى الشعب الفلسطيني تقول إنه لا يقف وحده، وإن هناك أفراداً وبلداناً ومنظمات يتسم عملها بالمبادئ والشجاعة يرغبون في التصدي للإجحاف والعنف. وتدرك القيادة الفلسطينية أن عليها انتهاز هذه المبادرة، واتباع مسار عمل أكثر تعديلاً في أطرافه ومتسق مع القانون الدولي، وذلك لضمان أن تكون المفاوضات المقبلة مجدية وفعالة. وينبغي ألا تكون محادثات السلام عملية مجردة غير محددة المدة، بل أن تكون ذات مصداقية وموضوعية ومرتبطة بالواقع، وأن تلتزم بالقانون الدولي، وأن يكون لها أثر على أرض الواقع. وربما يتعين إجراء المفاوضات المقبلة تحت رعاية منظمة كالأمم المتحدة، بدلاً من أن تكون تحت رعاية حكومة الولايات المتحدة. فهذه الحكومة كانت بالكاد منصفة في الماضي؛ وقد عرقل اغيازها المفاوضات منذ عام ١٩٩١، وغيوب إعلان المبادئ معروفة تماماً. إن الأمم المتحدة عضو بالفعل في المجموعة الرباعية، ولكن يطول النقاش بين الدول الأعضاء بشأن قضية فلسطين. وتشكو دول أعضاء عديدة من أنه رغم مشاركة الأمم المتحدة في المجموعة الرباعية، فإن إرادة أغلبية المجتمع الدولي لا تؤخذ في الاعتبار. وإذا كان من العجيب أنه لا يزال هناك التزام دولي بإيجاد تسوية عن طريق التفاوض، فإنه يتعين أيضاً إجراء محادثات ذات مصداقية بمشاركة حقيقية، تقوم على جدول زمني واضح وأهداف واضحة، وتنهى الانتهاكات الإسرائيلية، ومنها الأنشطة الاستيطانية وضم القدس وتحويلها.

٣٣ - وأعربت المتكلمة عن امتنانها للجنة القدس ورئيسها لما يبذلانه من جهود. وما لم تكبح الانتهاكات الإسرائيلية البالغة الخطورة والواضحة للقانون الدولي في القدس، فإن طابع المدينة وديموغرافيتها وجغرافيتها ستتغير نهائياً. وقد

الذي وقع في حزيران/يونيه ومطلع تموز/يوليه، قائلاً إنه لا يمكن أن يكون هناك تبرير لتعمد قتل المدنيين، وداعياً القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى العمل معاً على العودة إلى مائدة المفاوضات. وحتى قبل العنف البالغ والمأسوي في الصيف، كان الأمين العام قد أعرب عن قلقه إزاء الاتجاهات السلبية في الضفة الغربية، بما فيها قتل الفلسطينيين، وعواقب العمليات العسكرية الإسرائيلية، واستمرار الأنشطة الاستيطانية، وهدم مساكن وممتلكات الفلسطينيين، وكذلك الإطلاق العشوائي للصواريخ من غزة.

٣٩ - واستعرضت الجلسة العامة الأولى الحالة في دولة فلسطين في حزيران/يونيه ٢٠١٤، التي تدهورت بعد ذلك نتيجة للتراجع الأخير. ودخل الحصار المفروض على غزة عامه الثامن، متسبباً في أزمة من صنع الإنسان يمكن تفاديها تماماً، وهي الأزمة التي وصفها كافة المتكلمين بأنها لا يمكن تحملها بيئياً واقتصادياً وسياسياً. وقد تراجعت غزة من اقتصاد مكتمل متوسط الدخل إلى إقليم تصل نسبة العاطلين من سكانه إلى ٤١ في المائة والمحرومين من الأمن الغذائي إلى ٥٧ في المائة.

٤٠ - إن الحالة في الضفة الغربية أقل فداحة، ولكن القيود على التنقل لا تزال تؤثر على الاقتصاد. إن المنطقة جيم، التي تضم أكثر من نصف أراضي الضفة الغربية، منطقة زراعية إلى حد كبير وغنية بالموارد، ولكنها مغلقة أمام الفلسطينيين. إن رفع القيود سيكون له أثر بالغ على تنمية الأعمال في مجال الزراعة، واستغلال معادن البحر الأحمر، وتعددين الأحجار، والمحاجر، والبناء، والسياحة، والاتصالات السلكية واللاسلكية. إن اشتراك المرأة في القوة العاملة منخفض للغاية، وقد تراجع إلى ١٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٤. وظروف الشباب مثيرة للقلق أيضاً، إذ لا يعمل سوى ٤٩ في المائة من الشباب فيما بين ١٥ و ٢٤ عاماً من العمر،

وحتى تؤتي جميع محادثات السلام وحقوق الإنسان وسيادة القانون آثارها، يتعين على المجتمع الدولي الاعتراف بدولة فلسطين كدولة مستقلة بين أنداد لها، وشمول شعبها بالحماية الدولية.

تقرير عن حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، نيروبي، ١ و ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤

٣٦ - السيد خان (إندونيسيا): قال إن موضوع حلقة الأمم المتحدة الدراسية لعام ٢٠١٤ بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، التي عقدت يومي ١ و ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤ بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، كان "تعزيز التضامن الدولي النشط مع الفلسطينيين - تمتين الدعائم الاقتصادية للدولة المستقلة". وقد تحدث ثلاثة عشر خبيراً من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والدولية، والقطاع الخاص، والحكومات المحلية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في هذه الحلقة الدراسية، التي حضرها ممثلون لأكثر من ٢٠ دولة عضواً، وثلاث منظمات حكومية دولية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الموجودة في نيروبي، شاركوا بنشاط في المناقشة.

٣٧ - وأشار المتكلمون في الجلسة الافتتاحية إلى أهمية عقد الحلقة الدراسية في أفريقيا، فهي القارة التي تغلبت على الاستعمار والقمع لتحقيق الاستقلال السياسي والنمو الاقتصادي السريع. وأشار إلى أن كينيا تتعاون مع الشعب الفلسطيني من خلال اتفاقات ثنائية في مجال التعليم، والتجارة، والثقافة، والشباب، والرياضة، والسياحة، وهي اتفاقات من شأنها أن تساعد في تحسين نوعية الحياة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتمدن أواصر الصداقة والتعاون بين كينيا ودولة فلسطين.

٣٨ - وفي رسالة الأمين العام إلى الحلقة الدراسية، التي تلاها المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، أدان العنف

بالبطالة إلى ما دون ٨ في المائة، ووقف هجرة الأفراد الأفضل تأهيلاً. والمتوقع أن تؤدي هذه المبادرة أيضاً، إذا نفذت، إلى زيادة في الإيرادات الضريبية تبلغ قرابة ٦٥٠ مليون دولار.

٤٣ - وقد طُرحت النهج المحلية والبلدية والإقليمية للتنمية المجتمعية وبناء القدرات بوصفها مبادرات تكميلية لتحسين الشفافية والخدمات الحكومية المحلية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع دعمها أيضاً للجهود الجارية لبناء الدولة. إن المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تشكل أغلبية الاقتصاد الفلسطيني المحلي، يمكن أن تستفيد بشكل مباشر من هذه البرامج.

٤٤ - وركزت الجلسة العامة الثالثة على تعبئة المساعدة الدولية واستخدامها الفعلي في النمو المستدام، وشمل ذلك مناقشة نموذج جديد للمعونة. وأعرب ممثلو العالم النامي عن شكهم في أن تفتح المعونة الأجنبية الباب أمام التنمية. وقد مرت أوروبا وشرق آسيا في العقود الأخيرة بتغيير اقتصادي بدّل الأحوال، وقد تحقق ذلك، في حالة آسيا، بقليل من المعونة الخارجية. وقد أوجدت هذه التطورات توقعات كبيرة للغاية لما يمكن أن يحدث في عالم خال من الاستعمار أو الاحتلال أو الاستغلال. غير أن احتلال فلسطين يناقض بشكل مباشر أهداف التنمية المستدامة، التي يستحيل تحقيقها ما دام السكان يعانون القمع. وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، زاد الناتج المحلي الإجمالي لدولة فلسطين بنسبة ١,٥ في المائة، مما يعني، في ضوء النمو السكاني الأسرع، أن الفلسطينيين يزدادون فقراً عاماً وراء عام. إن توسيع نطاق السياسة الاقتصادية للحكومة لتعزيز التنمية المستدامة والقدرة على المنافسة هدف هام وحاسم لكسر دورة الاعتماد على المعونة.

٤٥ - وفي الجلسة الختامية قال المراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة إن الحالة لا تدعو إلى اليأس،

و ٨,٨ في المائة فقط من الشباب. إن العمل في المستوطنات الإسرائيلية ليس اختياراً للكثير من الفلسطينيين، بل ضرورة.

٤١ - وركزت الجلسة العامة الثانية على خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ المسماة "الاستراتيجيات الطويلة الأجل لدولة فلسطين للتنمية والنمو الاقتصادي". وجرى وضع الخطة استناداً إلى سبع ركائز وافق عليها مجلس وزراء فلسطين، وهي: الملكية الوطنية؛ المشاركة الواسعة؛ التخطيط والميزنة المركزان على النتائج؛ النواتج الواقعية؛ عمليات التخطيط المؤسسية والمساءلة المعززة؛ النهج المراعي للمنظور الجنساني؛ احترام حقوق الإنسان. ونتيجة لتقييمات الأداء والدروس المستفادة من الخطط السابقة، جرى تقسيم الخطة إلى أربعة مجالات: التنمية الاقتصادية والعمالة؛ الإدارة الرشيدة وبناء المؤسسات؛ الحماية الاجتماعية؛ الهياكل الأساسية. والهدف الرئيسي هو تحسين الخدمات الأساسية للشعب الفلسطيني، ولا سيما الموجودون في قطاع غزة، ولكن الأوضاع على أرض الواقع ستجعل تنفيذ الخطة صعباً للغاية. وأثنى مشاركون آخرون على الخطة، وشددوا على ما تتسم به من نهج تشاركي واسع النطاق.

٤٢ - إن مبادرة الاقتصاد الفلسطيني، التي أطلقت بإشراف مكتب ممثل المجموعة الرباعية، تضم ١٨ صناعة، و ١٠٠ من الخبراء الاستشاريين المحليين، ومجلساً استشارياً، وتتضمن قرابة ٥٠ مشروعاً في ٨ قطاعات، تكمل تماماً نهج خطة التنمية الوطنية وتركيزها على الهياكل الأساسية والعمالة والسياحة. والأساس المنطقي لهذه المبادرة يتمثل في تمكين القطاع الخاص. وسيؤمّن التمويل الخاص كلما تسنى ذلك، وسيقتصر دور القطاع العام على ضمانات القروض وتمويل المشاريع الكبيرة. وسيتمثل التحدي الأساسي في بلوغ هدف خلق مليون فرصة عمل في الأعوام الـ ١٥ القادمة، للوصول

غير أن التقدم يعتمد على إنهاء الاحتلال. وقد ذكّر رئيس اللجنة المشاركين بمسؤوليتهم الأخلاقية عن مكافحة الإجحاف الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، وعن الإعراب عن التضامن الجماعي الذي يتعين أن يتمثل في شكل مساعدات ملموسة للتنمية والنمو المستدامين.

اعتماد منظمات المجتمع المدني لدى اللجنة (ورقة العمل رقم ٧)

٤٦ - الرئيس: وجه انتباه اللجنة إلى ورقة العمل رقم ٧، التي تحتوي على طلبات الاعتماد المقدمة من سبع من منظمات المجتمع المدني. وبعد استعراض هذه الطلبات، خلص الفريق العامل التابع للجنة إلى أن المنظمات السبع تستوفي معايير الاعتماد، وأوصى باعتمادها.

٤٧ - تمت الموافقة على طلبات الاعتماد لدى اللجنة المقدمة من الرابطة الدولية لجنود السلام (كينيا)، وجبهة الدفاع عن الشعب الفلسطيني (البرازيل)، والعدالة - المركز القانوني لحقوق الأقليات العربية في إسرائيل (إسرائيل)، والحملة الفلسطينية لمقاومة جدار الفصل العنصري (دولة فلسطين/القدس)، وجمعية إنقاذ مستقبل الشباب (دولة فلسطين/غزة)، وجمعية الرؤية الشبابية (دولة فلسطين/غزة)، ومنظمة اللاعنف الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية).

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٣٠.